



كلمة  
الأمين العام لاتحاد العرب العربية  
د. عماد شهاب

في افتتاح

المنتدى العربي للتشغيل

2009/10/20-19

بيروت - الجمهورية اللبنانية

أصحاب المعالي والسعادة،

أيها الحضور الكريم،

يسعدني أن أشارك في هذه المناسبة الهامة في موضوعها وتوقيتها، كما يسرني أن أنوه بالجهود المخلصة لكل من منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية في الإعداد والتنظيم، وأن أحيي كذلك هذا التجمع المتنوع والغني للأطراف المعنية بأسواق العمل العربية، والتي يعتبر اجتماعها الآن ضروريا جدا للاستجابة للتحديات الأساسية التي فرضتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الكبرى.

أيها السادة،

تعلمون أننا نعيش اليوم في عالم من الأزمات المستمرة، ولكن بأسماء مختلفة. فبعد أزمة الرهون العقارية التي بدأت عام 2007، جاءت مجموعة من الأزمات التي تضافرت في عام 2008 وشملت كل من أزمة الائتمان وأزمة الغلاء وأزمة الغذاء ومن ثم الأزمة المالية العالمية الكبرى، وما تلاها من أزمة اقتصادية حادة لا تزال نشهد تداعياتها إلى يومنا هذا. وتلوح الآن في الأفق أزمة جديدة هي أزمة البطالة، وقد تكون هي لقب عام 2010 من دون منازع. وهو ما يضفي أهمية خاصة على هذا المنتدى بالذات، ويحملنا جميعا مسؤولية كبرى تجاه التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي ستتداعى من جراء تفاقم أزمة البطالة.

وإنني أشير إلى أن أزمة البطالة على المستوى الدولي بدأت في مرحلة باكورة جدا، حيث توقف نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان المتقدمة حتى قبل أن تتحول حالة الاضطراب المالي إلى أزمة مستفحلة في سبتمبر 2008، ومن ثم تحولت حالة التباطؤ في ما بعد إلى ركود كامل. وهناك مؤشرات أساسية تبين عودة خجولة للاقتصاد العالمي إلى منحنى الانتعاش، غير أن هذا الاتجاه يركز بشكل أساسي على الإنفاقات الحكومية الهائلة التي تم ضخها في الأسواق تحت عنوان "حزم الحوافز المالية". وقد نجحت هذه الإنفاقات في إيقاف التراجع في نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى معدل يقدر أن يبلغ 2.5% عام 2009. لكن العالم لا يزال بانتظار عودة الزخم إلى حركة الاستثمارات الخاصة لكي يطمئن إلى حدوث انتعاش حقيقي يستند إلى القوى الاستثمارية القادرة على تحقيق النمو القابل للدوام

والتطور، وعلى خلق فرص العمل المستدامة. فالأزمة هي أزمة عالمية كبرى لم يسبق لها مثيل من حيث عمقها واتساعها، وقد طالت آثارها جميع دول العالم. وحتى الاقتصادات التي يتوقع أن تسجل نموا هذه السنة، كما هو حال عدد من البلدان العربية التي كانت التأثيرات عليها أقل من غيرها من دول العالم، فقد أظهرت تباطؤا كبيرا في نموها مقارنة بالسنوات السابقة. وهناك تفاوت شديد بين البلدان العربية، ولكن بصورة عامة ستكون التداعيات الأكثر شأنا بارتفاع معدلات البطالة، وتراجع إمكانيات التصدير، بالتزامن مع تباطؤ النشاط الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، عدا الانعكاسات على القطاعات المالية. وهناك انعكاسات لا يستهان بها على القوى العربية العاملة في المهجر، كما على تحويلات العاملين في الخارج التي تمثل مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة في عدد من البلدان العربية، إلى جانب التأثيرات المتوقعة على حركتي السياحة والاستثمار بشكل عام.

وإذا كانت البطالة قد وصلت إلى معدلات قياسية في معظم الدول المتقدمة نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي تحول إلى "أزمة عمل" عالمية، فإن الوضع على المستوى العربي يدعو إلى التيقظ لأن معدل البطالة يعتبر الأعلى من بين جميع أقاليم العالم، حتى قبل بدء مسلسل الأزمات الاقتصادية. وهذه المشكلة حاليا هي التحدي الاقتصادي الأبرز الذي تواجهه المنطقة العربية، خاصة وأنها نحتاج إلى خلق ما يزيد عن 50 مليون فرصة عمل من الآن لغاية عام 2020 لاستيعاب التدفقات الجديدة من الداخلين إلى أسواق العمل الذين يقدرون بحوالي 4 مليون سنويا. ونحن نتوقع أن يشهد معدل البطالة ارتفاعا غير مسبوق من حوالي 14.4% عام 2008 بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 6.3%، إلى حوالي 17.5% بنهاية عام 2009 بالمقارنة مع معدل عالمي يقدر بحوالي 7.4%، بما يعني فقدان حوالي 3 مليون وظيفة، ليرتفع بذلك عدد العاطلين عن العمل إلى حوالي 21 مليوناً. وهو الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود للبحث عن حلول لتجنب الآثار السلبية للبطالة على الشباب والتنمية والإصلاحات الاقتصادية. وذلك خاصة وأن نسبة البطالة بين الشباب في بعض الدول العربية تصل إلى حدود 66%، كما يشهد العالم العربي أعلى النسب في العالم في هجرة الشباب المتعلم بحثا عن العمل.

ولا شك أن معضلة البطالة في العالم العربي تحتاج إلى معالجة استراتيجية معمقة تستند إلى برامج عربية ودولية مشتركة، ارتكازا على نقاط القوة التي تمتلكها البلاد العربية على المستوى الإقليمي، بالأخص وأنها كانت عموما من أقل دول العالم تأثرا بالأزمة العالمية الكبرى، وواجهتها بزخم من الإصلاحات المعززة لنشاط القطاع الخاص لا سابق له على

الصعد الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية، وعلى نحو يفوق أي منطقة أخرى في العالم وفقاً لتقرير حديث صدر عن مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي.

ونأمل أن يلقي هذا المنتدى الضوء على التحديات الإقليمية والفرص المتاحة في إطار العناصر الأساسية لـ "الميثاق العالمي لفرص العمل"، وكذلك على المشكلات الهيكلية التي تواجهها أسواق العمل في البلاد العربية وسبل معالجتها على المستوى القطري، وبالأخص على المستوى الإقليمي العربي المشترك انطلاقاً من تفعيل مقررات مؤتمر القمة العربية الاقتصادية التي عقدت في دولة الكويت في يناير 2009، وما يتصل بالتشغيل بشكل مباشر وغير مباشر، بالنسبة للحد من البطالة، وتطوير المهارات الفنية والإنتاجية العمالية، وبرامج تعميق التكامل الاقتصادي والتجاري وتحرير حركة التنقل العربية، والمشروعات العربية المشتركة، والتعليم، والاستثمار، وتمكين وإشراك المرأة في سوق العمل، وتطوير شبكات الأمان الاجتماعية، وغيرها من الاحتياجات المتصلة. وهناك مسؤولية مشتركة لصانعي القرار وأصحاب العمل وممثلي العمال على المستوى القطري وكذلك العربي المشترك.

وأجد من المهم أن أعيد التأكيد على أهمية الدور المرتقب للقطاع الخاص، وأهمية الاستمرار بالإصلاح لإزالة المعوقات التي تواجهه لتحقيق تطلعاته في عملية التنمية، خاصة وأن القطاع الخاص العربي هو مصدر غالبية فرص العمل الجديدة في المنطقة خلال الفترة القليلة الماضية، ويتمثل حالياً بأهم وأكبر القطاعات الاقتصادية العربية، وهي قطاعات التجارة والصناعة والخدمات، إلى جانب توسع نشاطاته في مختلف القطاعات الاقتصادية. والاتحاد العام للغرف العربية يضطلع اليوم بدور أساسي في تعميق أسس التكامل الاقتصادي العربي وله برنامج حافل بالنشاطات والإصدارات التي تواكب التحديات والمستجدات، بما ينسجم مع تطلعات مجتمعات الأعمال العربية إلى التنمية العربية المتكاملة التي توسع الآفاق لتوليد مزيد من فرص العمل المستدامة.

أتمنى التوفيق لهذا المنتدى في أعماله، وأطلع إلى ما يتوصل إليه من نتائج عملية ومفيدة تحتاجها بلادنا العربية.